



ندوة
تحديات ظاهرة الإرهاب على حركة حقوق الإنسان في العالم

27 تموز 2005

المتحدث: سارة ليا ويتسن
مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة هيومن رايتس ووتش

فادي القاضي
المتحدث باسم منظمة هيومن رايتس ووتش

المجال، وما يرتبه كل هذا الحديث عن مخاطر الإرهاب واستهداف المدنيين تحديداً. نتحدث عن

الإرهاب، سواء كان إرهاب دولة أو إرهاب أفراد أو منظمات، وما يرتبه ذلك من مسؤوليات على المثقفين ورجال الفكر والسياسيين ومؤسسات المجتمع المدني، أجزابنا السياسية، رجالات الدين بشكل خاص، وأخص بالذكر رجالات الدين الإسلامي، لأن الكثير من "العنف" الذي يستهدف المدنيين هذه الأيام يتدثر بزعم إسلامي واضح، للأسف، لن القي محاضرة الوقت ضيق وسأترك المجال للسيدة سارة للحديث في هذا المجال وسيقوم الأستاذ فادي القاضي، وهو الناطق باسم هيومن رايتس ووتش، الذي تطوع مشكوراً بالترجمة في هذا اللقاء.

سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة هيومن رايتس ووتش. (اللغة الانجليزية)

شكراً لكم سأحدث باللغة الانجليزية لأن لغتي العربية "ركيكة"، وسيقوم الأستاذ فادي بالترجمة.

مساء الخير وشكراً لحضوركم، لما نعتبره نحن بأنها فرصة استثنائية ونادرة تتحقق لنا في هيومن رايتس ووتش، من خلال هذا اللقاء والحديث والتحدث مع قادة المجتمع المدني في الأردن. بالتأكيد سنحمل معنا حين نعود إلى العواصم التي نعمل فيها أفكاراً إيجابية، باعتباره أن هذا اللقاء بأنه دليل حقيقي وملاموس على أن هناك بالفعل مجتمع مدني حقيقي في الأردن تمثلونه حضراتكم.

ونود أن نتوجه بخالص جزيل الشكر إلى الأستاذ عريب الرنتاوي على تنظيمه مثل هذه المناسبة خلال وقت قصير.

سأقوم شخصياً بعرض تقييم لإعمال "هيومن رايتس ووتش" وما تقوم به من نشاطات على الصعيد العالمي، والمحلي، وعلى صعيد المنطقة كل، على أمل أن تتضح الصورة بشكل أكثر عن حقيقة هيومن رايتس ووتش، كمنظمة مستقلة تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

في البداية منظمة هيومن رايتس ووتش، أفضل ترجمة لها باللغة العربية هي "منظمة مراقبة حقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية، غير ربحية ومستقلة، لا تتلقى ولا تقبل دعماً مالياً، أو أي شكل

ندوة

تحديات ظاهرة الإرهاب على حركة حقوق الإنسان في العالم

نظم مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع منظمة هيومن رايتس ووتش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوم الأربعاء الموافق 27 تموز 2005، في مقره الكائن بجبل الحسين، ندوة "تحديات ظاهرة الإرهاب على حركة حقوق الإنسان في العالم"، تحدثت فيها مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة هيومن رايتس ووتش السيدة سارة ليا ويتسن، والأستاذ فادي القاضي، المتحدث باسم المنظمة، وذلك بحضور العديد من المهتمين بالشأن الحقوقي العام في العالم، وعدد من قادة المجتمع المدني وممثلين عن جهات ذات صلة بموضوع حقوق الإنسان. أدار الندوة الأستاذ عريب الرنتاوي، مدير المركز.

عريب الرنتاوي، مدير مركز القدس للدراسات السياسية.

مساء الخير سيداتي وسادتي، حرصنا أن يكون هذا اللقاء مكتباً، مختصراً من حيث الدعوات الموجهة للحضور، لإتاحة الفرصة للنقاش وللتعرف على ضيوفنا لهذا اليوم، اسمحو لي أن أقدم السيدة سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة هيومن رايتس ووتش، المتواجدة الآن في عمان لعقد لقاءات مع قادة المجتمع المدني، والمثقفين، والمؤسسات الأردنية المختلفة.

حديثنا لهذا اليوم سوف يركز بشكل أساسي على عدد من المحاور في جوهرها "استهداف المدنيين في النزاعات المسلحة" سواء كانت هذه النزاعات ما بين دول أو نزاعات أهلية داخلية أخذت شكل إرهاب منظمات، أو إرهاب دولة.

كما تعلمون من خلال الاتصالات التي جرت معكم، أن هناك محاور عديدة قد يتطرق لها النقاش، لها علاقة بأنماط مهاجمة المدنيين، أو الحجج الشائعة لتبرير استهداف المدنيين من قبل أطراف مختلفة.

مفهوم حق تقرير المصير ومقاومة الاحتلال كمفهوم شرعي منفصل عن كل هذا الضجيج الذي يدور في المنطقة حول الإرهاب، وغير ذلك. المجتمع الدولي بمعاييره الطبيعية والمزدوجة، أيضاً، وإرهاب الدولة مفهوم يستخدم في هذا

بشكل غير قانوني إلى هدم المساكن والمنازل في رفح، بحجة أن هذه المناطق مليئة بالاتفاق الخاصة بتفريب الأسلحة - تذكرون قصة الاتفاق وتفريب الأسلحة على الحدود المصرية مع غزة، - وما ثبت لدينا أن الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية قامت بانتهاك جسيم للقانون الدولي باعتبارها قوة وسلطة محتلة.

على الصعيد العالمي، هيومن رايتس ووتش منذ فترة ليست بالقليلة، رصدت وتابعت انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وانتهاكات أسس ومبادئ حقوق الإنسان في إطار ما يسمى بالحملة على "الارهاب!"، على سبيل المثال، في الذكرى السنوية الأولى لفضيحة أبو غريب أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريراً مهماً تتبعت فيه سلسلة المسؤولية القيادية عن ارتكاب المخالفات في فضيحة أبو غريب وخلصت بنتيجة أساسية أن المسؤولية القيادية ترتب التحقيق والمساءلة مع مسؤولين بارزين في الإدارة الأمريكية، على رأسهم وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد، ومدير المخابرات الأمريكية جورج تينت، والمدير السابق لمعتقل "غوانتانامو" باعتبارهم من خطط وهندس سياسة التعذيب في غوانتانامو وقاعدة باغرام في أفغانستان، وقاموا بتصديرها إلى أبو غريب. وطالبنا بتعيين مدعي عام مستقل للتحقيق مع رونالد رامسفيلد.

في مناطق أخرى من العالم كان أبرز ما رصدناه هو في غير ما يتعلق في مصر، هناك دول أوروبية وغربية، منها السويد وإيطاليا بالإضافة إلى كندا، وبدرجة أقل بريطانيا، دأبت على عدم توجيه أي تهم لما تسميهم بمطلوبين أو بمشبهين في إطار الحملة على الارهاب، واختطفهم، وتسليمهم إلى دول أخرى، ليست بالضرورة دول عربية أو إسلامية، دول أخرى تمارس التعذيب بهدف انتزاع الاعترافات.

هذا بشكل مختصر، حقيقة هيومن رايتس ووتش، وما هي نشاطاتها. أي سؤال عن هيومن رايتس نرحب بالإجابة عليه، ونرحب بالحوار حول هذه المنظمة الآن أو في أي وقت آخر.

مداخلة : عريب الرنتاوي:

قبل الدخول في النقاشات، أتمنى على الأخ فادي أن يلقي الضوء على موضوع استهداف المدنيين بإبعاده المختلفة من وجهة نظر هيومن رايتس ووتش، وفيما بعد نفتح المجال للتساؤل.

من الأشكال الدعم من أي حكومة كانت على وجه هذه الكرة الأرضية، وتعتمد في مصادر دخلها على تبرعات أشخاص وجمعيات مستقلة وخاصة في دول العالم، وعلى ما يعود عليها من ريع المطبوعات، وقضايا متعلقة بهذا الشأن.

هيومن رايتس ووتش، تنشط في رصد وتوثيق انتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان، عبر العالم، ولديها باحثين منتشرين في أكثر من 70 دولة في العالم، لديها مكاتب رئيسية في عواصم عالمية مثل لندن واشنطن، نيويورك، بروكسل، جنوب أفريقيا، ألمانيا، وعواصم أخرى، ولدينا مكتب في القدس. وسنتابع فتح مكاتب في عواصم عالمية أخرى.

فيما يتعلق بعمل هيومن رايتس ووتش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، منذ بداية العام أصدرت هيومن رايتس ووتش سلسلة من التقارير، على سبيل المثال تناولت في مصر الاعتقالات العشوائية والتعسفية وممارسات في أعقاب تفجيرات "طابا - هيلتون" في العام الماضي، وأصدرنا تقريراً عن الحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية. وفي مصر أيضاً أصدرنا نشرات تناولت قانون الجمعيات الأهلية والقيود التي يفرضها على عمل المنظمات المدنية وغير الحكومية. وأصدرنا تقريراً يتناول مصر وما درجت عليه الحكومات الغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة من تسليم المطلوبين أو المشتبه فيهم، وغالبيتهم من الإسلاميين إلى حكومات وأنظمة دول لها رصيد وباع طويل في ممارسة التعذيب ومصر على رأس هذه الدول.

في مناطق أخرى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أصدرنا قبل شهرين تقريراً عن ممارسة العزل الانفرادي التي كانت تمارسها السلطات التونسية على نطاق واسع ضد المعتقلين من حزب "النهضة الإسلامي"، المحظور وهؤلاء أمضوا عشرات السنين في المعتقلات.

فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وإسرائيل، الشهر الماضي أعلننا عن تقرير جديد يتناول بشكل مفصل ويتحدث عن تقاعص الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية عن التحقيق في مخالفات ارتكبتها أعضاء في الجيش الإسرائيلي بقتل المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهؤلاء المدنيون، هم فلسطينيون وأجانب.

في وقت سابق من العام 2004 أصدرنا تقريراً عن لجوء الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي

متابعة: فادي القاضي

واضحاً وإيموناً لالتزام من قبل المجموعات المسلحة أو الجيوش النظامية التي تقود الحرب والصراع المسلح".!

هذا باختصار ما هية المبادرة التي تسعى لها هيومن رايتس ووتش للحوار بشأنها مع قادة الرأي العام والمجتمع المدني في الأردن، إضافة إلى لقاءات سابقة عقدت في مصر، واعتقد أنه يجب أن نكون واضحا، المطلوب ليس البحث عن جذور في أسباب ظاهرة الارهاب، أو التي تؤدي بالجماعات المسلحة إلى خوض نضالها وقتالها ضد الاحتلال، سواء في فلسطين، أو في العراق، أو أماكن أخرى، لأننا مدركين تماماً كناشطين وكمنظمات حقوقية بأن هذه الجهود هي فعلاً التي أدت إلى تلك الظاهرة أو الظواهر المتعددة الأشكال سواء في العراق أو في الجزائر أو في فلسطين، أو أماكن أخرى.

نحن متفقين سلفاً، بأن الاحتلال والظلم هو سبب المشكلة، ومطلبنا الأساسي هو إعادة التزام من يخوض الحرب، أو من يقود المقاومة بالقانون الإنساني الدولي وحرمة استهداف المدنيين، وإعادة الاعتبار والتزام كافة الأطراف المتحاربة بإبقاء الحصانة القانونية حسب ما ينص عليه القانون الإنساني الدولي للمدنيين في النزاع والصراع. اعتقد أن هذا هو الإطار العام.

عريب الرنتاوي.

اشكر الأخ فادي، واشكر السيدة سارة في هذا المجال، اعتقد أن الموضوع ساخن وقد ارتفعت درجة حرارته بعد التفجيرات الإجرامية في لندن، وشرم الشيخ، وهي ترتفع باضطراب كلما ارتفعت حالة التأهب الأمني، بما في ذلك التي نعيش هذه الأيام في الأردن، جراء ما يجري من حولنا من تهديدات إرهابية.

الباب مفتوح للنقاش في كل الموضوعات التي جرى طرحها، وبغيرها إن شئتم، سواء فيما يخص مفهوم تعريف من هو المدني، وبالذات في الصراع العربي - الإسرائيلي. ربما يؤثر هذا بعض الأسئلة. أيضاً في هذا المجال لربما تكون مثيرة لنا نحن في الأردن السؤال عن هيومن رايتس ووتش، وحقوق الإنسان في الأردن.

في الحقيقة، عبرت هيومن رايتس ووتش في أكثر من مناسبة وبشكل منسجم، وواضح ولا أيس فيه عن معارضتها الشديدة لاستهداف المدنيين في النزاعات المسلحة والحروب، من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني، والقوانين التي تحكم الحروب والصراعات المسلحة. في الحقيقة ما نشعر بالقلق حياله كناشطي حقوق إنسان في هيومن رايتس ووتش، ليس هو استهداف وقتل المدنيين بحد ذاته، ما نشعر بخطورته هو اتساع دائرة التأييد في أوساط الرأي العام في العالم العربي ومناطق أخرى من العالم الإسلامي لمثل هذه الهجمات التي تستهدف المدنيين وقتلهم وحصد أرواحهم. لدينا قناعة عميقة بأن هذه الهجمات تشكل مخالفة صريحة للالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني. ونماذج استهداف المدنيين التي يمكن رؤيتها بكل وضوح في العراق هي نماذج يمكن مقارنتها بإرث الصراع في الجزائر وما نجم عنه من قتل للمدنيين سواء من قبل السلطة أو من قبل الجماعات المسلحة، ليضاف إليها نماذج استهداف المدنيين وقتلهم في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل.

القانون الإنساني الدولي وضع تعريفاً واضحاً ومحددًا، لماهية المدني، ومن هو المدني، وما الذي يحصن المدني في أوقات النزاعات والحروب المسلحة، على هذا الأساس القانون الإنساني الدولي: عرف المدني، أو من يعطى الحصانة المدنية في أوقات النزاعات المسلحة والحروب "هو ذلك الشخص الذي لا يشترك بصورة مباشرة في العمليات العسكرية والعوانية التي من شأنها إلحاق الضرر بالمدنيين".! باختصار هذا هو تعريف "المدني"، وفقاً للقانون الإنساني الدولي. مع الأخذ بعين الاعتبار ان القانون الإنساني الدولي لم يحرم "المقاومة" ضد الاحتلال، بل على العكس من ذلك قال "بأن مقاومة الاحتلال الأجنبي والتحرر ودفع الظلم في حالات الاحتلال وفي حالات النزاع، أمر لا خلاف عليه ولا جدال فيه، ولا ينبغي أن يكون مثاراً للنقاش في هذا السياق، أو في سياق آخر".! حق المقاومة، وحق الشعوب في التحرر والنضال ضد الاحتلال، حقوق تعترف فيها المنظمات الحقوقية والقانون الإنساني الدولي باعتباره المرجع الأساسي والوحيد في هذا السياق. لكن القانون قال في ذات الموضوع "في حال اللجوء للمقاومة أو لاستخدام السلاح أو أي وسيلة أخرى في سياق النضال لضرب الاحتلال علينا أن نلتزم بالقانون وهذا القانون فرق بين من هو مدني، ومن هو محارب، وينبغي على تعريف المدني أن يكون

أشرت للصراع في الجزائر، ما يهمننا الآن، حقيقة، أن هناك رأياً عاماً في الغرب، وهذا الرأي العام، بالطبع هو حرك من قبل جهات معادية للعرب والمسلمين، ومع الأسف الشديد أننا نحن العرب قدمننا له الذرائع الكافية والتي تفيض عن حاجتهم، لكي يوصمونا بالإرهاب. ما يهمننا الآن هو كيف نطور، ونقتع الناس بأن هناك عدالة؟.

تفضلت حضرتك وقلت بأننا متفقون بأن عدم العدالة والمواقف السياسية، أو ما يجري في المنطقة هو أحد دوافع الإرهاب .. هذا صحيح!، وإذا أردنا أن نعالج موضوع الإرهاب ينبغي أن نعود إلى الجذور، لا يمكن في لحظة من اللحظات أن نطالب الشخص الذي لا يستطيع أن يقاوم وبلده تحت وتنتهك كافة حقوقه ابتداءً من كرامته الإنسانية، لا تستطيع أن تقتعه بقانون دولي وبروتوكولات ومعاهدات، وهو يعيش حياة مزريّة فاقداً للأمل، لذلك وسأوجز، شخصياً ضد قتل المدنيين، وأعلنت ذلك منذ (7) سنوات، وضد قتل المدنيين داخل إسرائيل، لسببين: الأول أنه ليس إنسانياً، والثاني، لأنه لا يعود بمرادود سياسي على القضية العربية المركزية التي هي قضية فلسطين. لكن يجب البحث على كيفية وضع أيدينا في أيدي بعضنا البعض لنرفع الظلم والحيث عن هؤلاء الناس الذين لا يمكن أن يفكروا بطريقة منطقية، وهم تحت هذا الظرف وتحت الاحتلال.

الدكتور خلدون الناصر، أمين عام حزب العهد.

الأستاذ جمال غطي جزء كبير من التساؤلات التي كانت تدور في ذهني. ثلاث نقاط، هي وجهة نظر أرجو أن تنقل بأمانة، من قبل "الأخت سارة"، نرى كحزب أن معظم تقارير هيومن رايتس ووتش، تتم مراجعتها من قبل بعض "القوى العالمية" قبل نشرها بصورتها النهائية، بحيث يتم إعادة تبويبها وترتيبها وشطب بعض ما جاء فيها. تركز المنظمة على "قتل" البشر، أي إزهاق أرواحهم، والصور التي تكلم فيها الأستاذ جمال، نرى كحزب، أن المنظمة لا تهتم مطلقاً، بالقتل المعنوي والاضطهاد غير المباشر، والظلم الواقع على الشعوب من بعض الأنظمة، دون تصفيتهم جسدياً أو قتلهم.

سارة ليا ويتسن (توضيح)

بدلاً من الاحتكام إلى الانطباعات والآراء ندعو حضرتك، والأخوان إلى مراجعة دقيقة للحقائق التي

جمال الرفاعي، رئيسة الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان.

في الحقيقة منظمة هيومن رايتس ووتش هي - رغم اختلافنا معها في بعض الأمور، بخاصة السياسية أحياناً - منظمة عادلة ولها نشاط مشهود له، وهي تقوم بعمل جليل ونبيل في خدمة الإنسانية. الموضوع هو في تقديري كما نفضل الأخ فادي وقال المخالفة الصريحة للقانون الإنساني الدولي.

أريد أن أناقش قضية هامة جداً، كنت قد ناقشتها في عام 1994، و1995، في تونس في المعهد العربي لحقوق الإنسان.

منظمة التحرير الفلسطينية وقعت على البروتوكول الملحق في اتفاقية جنيف الرابعة التي هي جزء أساسي لا يتجزأ من القانون الإنساني الدولي. ومن المعروف أن القانون الإنساني الدولي يتكون من أربعة اتفاقيات، جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وأثنى من البروتوكولات لعام 1976، إلا أنه لم يتم الاعتراف رسمياً بمنظمة التحرير كطرف في اتفاقيات جنيف الأربعة على الأقل من قبل إسرائيل والولايات المتحدة. وهذه قضية يفترض بمن يطالب بسيادة القانون ويعمل على إحقاق الحقوق أن يعترف بها، سيما وأن البروتوكول نفسه - وإذا ما تمت مراجعة اتفاقيات جنيف - يتعلق بالصراع بين الجماعات المسلحة، وليست دول، هناك صراعات بين الدول، يجب أن تلتزم به الدول، وهناك صراعاً بين دولة وجماعة مسلحة، وهناك صراعات بين جماعات مسلحة. لغاية الآن إسرائيل لا تعترف بمنظمة التحرير كطرف موقع على اتفاقية جنيف الرابعة في عام 1977. لذلك لا نرى أي موضوع جاد تحديداً في هذا المجال.

نحن نعرف سياسة وموقف هيومن رايتس ووتش، ولكنني ضربت هذا المثال لأقول أن هناك عدم عدالة. بالطبع استهداف المدنيين كما قلت هو مرفوض بالمطلق، على الأقل بالنسبة لي سواء كان هذا المدني يهودياً، أم مسيحياً، أم بوذياً، أم مسلماً، طالما كان مدنياً. لكن يجب أن نراعي نقطة "المقاومة" وكما وردت في القانون الإنساني الدولي، وكما تفضلت يجب أن تكون ضد قوات الاحتلال، والأجهزة الداعمة! وهناك رأي فقهي دولي يقول "بأن الأجهزة الداعمة اللوجستية لقوات الاحتلال، تعتبر جزء مساهم مكمل لنشاط قوات الاحتلال، وبالتالي يجوز استهدافها على الأراضي المحتلة".!

غازي السعدني، مدير دار الجليل، صحفي وباحث.

لدى ثلاثة أسئلة، السؤال الأول، منظمات حقوق الإنسان على الصعيد العالمي والإقليمي، أصبح عددها كبير، ونسمع دائماً عن منظمات حقوق الإنسان جديدة، هل يوجد تنسيق وتعاون بين منظمات حقوق الإنسان المختلفة؟، لأن هدف جميع منظمات حقوق الإنسان واحد، والغاية واحدة، فهل بين هذه المنظمات تنسيق أم تنافس؟. السؤال الثاني، إضافة إلى التقارير التي تصدرها منظمة هيومن رايتس في قضايا الإنسان، هل هناك إنجاز حقق من وراء هذه التقارير بصورة فعلية وعملية أم تقارير للنشر، ووسائل الإعلام المختلفة في هذا الجانب؟. السؤال الثالث، ماذا علمتم من أجل تحديد ما هو "الإرهاب"، وما هي "المقاومة المشروعة" على الصعيد الدولي وعلى صعيد الأمم المتحدة، لأنه حتى هذا اليوم لا يوجد تعريف رسمي ودولي، ما هو الإرهابي، وما هي المقاومة؟.

سارة ليا ويتسن، ترجمة فادي القاضي.

بالنسبة لتعدد منظمات حقوق الإنسان، وعلاقتها بمنظمة هيومن رايتس ووتش. منظماتنا تعمل بشكل أصيل وفي إطار حقيقي من الشراكة مع عدد واسع من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وبشكل خاص في فلسطين ومصر وتونس والمغرب، وينبغي الاعتراف أنه من دون شراكة حقيقية مع هذه المنظمات، فإن جزء من عملنا في هذه المنطقة على الأقل لم يكن ليبرى النور. هناك أشكال فنية من الشراكة، فنحن نجلس مع هذه المنظمات، على نفس الطاولة للإعلان عن تقارير هيومن رايتس ووتش، ونحضرهم كشركاء في الإعلان عن تقاريرنا، ونتعامل مع وجودهم كشركاء في صياغة هذا التقرير، حتى لو لم يكتبوا حرفاً واحداً منه.

فيما يتعلق بالإنجاز الحقيقي، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار بأننا نحن ومنظمات حقوق الإنسان المحلية، أو الإقليمية، أولاً، أنه ليس لدينا جيوش، وليس لنا أي سلطة، ولا نملك مليارات الدولارات ولا تمتلك هذه المنظمات أي سلطة على وسائل الإعلام، ولا تملكها بطبيعة الحال، من المهم أخذ ذلك بعين الاعتبار، وأن نجعل من قياس فاعلية منظمات حقوق الإنسان في إطار ما يمكن أن تمارسه في قوة الإقناع وقوتها الأخلاقية.

تتضمنها تقاريرنا، ووضع النقاط على الحروف، فيما يتعلق أين كنا متساهلين، أو غير صارمين مع حكومة أو أخرى.

ثانياً: مراجعة لبعض الحقائق، ماذا يمكن أن توضح لنا. الحقيقة الأولى أن هيومن رايتس ووتش، ليس لديها أصدقاء، فالحكومات تكرها، والكثير من المؤسسات الرسمية لا تترتاح لها مطلقاً. فالحكومة الأمريكية وصفتنا، بأعداء، والحكومة الإسرائيلية تصفنا بأعداء للدولة الإسرائيلية وبأننا أعداء للسامية، وفي الحقيقة هي تقوم بشن حملات شبه يومية لتدمير هذه المنظمة. وبعض الحكومات العربية بالمقابل تصفنا أيضاً بأننا أعداء للعروبة والاحتياز لإسرائيل. هناك آخرون يقولون بأننا عملاء للإدارة الأمريكية، وهي التي تصفنا بأننا أعداء لها.

نعتقد أن المفيد هو أن نقوم بالإطلاع المباشر على ما تتضمنه تقارير منظماتنا بدلاً من الاحتكام للاتباعات، وهناك جزء مهم من تقاريرنا باللغة العربية على موقعنا الإلكتروني. قد تكون محقاً فيما تركز عليه تقاريرنا، باعتبار أننا ننشط في إطار القانون الإنساني الدولي والمعاهدات المختلفة ضد التمييز ضد المرأة وحرية التعبير وحقوق الطفل، والحقوق المدنية، والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم، وهذا ما يجعل تقاريرنا تركز على هذا الجانب من الانتهاكات. القانون الإنساني الدولي يلزم الحكومات، وملزم للحكومات والجماعات المسلحة. فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، فبإمكانه تقصي ما هو أبعد من انتهاكات الحكومات والمضي قدماً، وأيضاً في انتهاكات المجموعات المسلحة. وهذا يدفع تزايد عدد الأشخاص الذين يرتاحون لنا.

الدكتور خلدون الناصر (مداخلة توضيحية)

أشكر الأخت سارة، ولا أريد أن أخذ، وقت غيري من الحضور، الأخت سارة قدمت لي أجوبة مباشرة على المواضيع التي طرحتها. لدي أجوبة ولكن ليس هذا مكانها، وفي الحقيقة كل ما تفضلت به لدي إجابات عليه، نتمنى أن نلتقي في جلسة إما أكثر تخصصاً أو موسعة، لاثبت لك أن معظم ما ذكرته لدي ردود كاملة عليه، وأختم وأقول "أن المنظمة تعيش في أجواء برجوازية لا علاقة لها بشعبنا".

كانت، أو أي مجموعة كانت، واستهدفت به قتلى أو ترويع المدنيين المحييين في ظل هذا القانون".!

لم نسمع نحن حتى هذه اللحظة عن أي جهد في الإطار الدولي لإيجاد تعريف لماهية المقاومة المشروعة، مع أن هذا هو الوقت المناسب للمجتمع الدولي لأقرار مثل هذا التعريف.

بثينة جردانة.

السؤال سيقني إليه الأخ غازي، لكني أتساءل، هل توزع هيومن رايتس ووتش، هذه التقارير في جميع أنحاء العالم، من حقنا أن نعرف.

عادة "الإرهابيين غير موجودين فقط بين المسلمين، بل هناك في كل العالم إرهابيين. والإرهاب ناتج عن أمور عدة - أنا ضد الإرهاب، وضد استهداف المدنيين، ومع المقاومة - لكن الإرهابيين موجودين في إسبانيا، وألمانيا، لماذا عندما يقع حادث إرهابي، نقف ضده ورأساً نقول أنه إسلامي؟!، هناك كتاب مؤلفته سيدة أسمته "الإرهاب.. باسم الله"، لماذا نلصق الإرهاب بالمسلمين؟!، وأنا مع الذين يلصقونه بالمسلمين، لكن أيضاً يجب الصاقاً بالعالم الآخر، وطوال حياتي لم أسمع أن قالوا في يوم من الأيام "إرهاب إسرائيلي"؟!، فأني عمل تقوم به إسرائيل من قتل المدنيين لا نقول عنه عمل إرهابي.. لماذا؟!.. أتمنى أن ترجع الإرهاب إلى جذوره، وعندما يقوم به إنسان معين يجب أن نقول من هو، وليس إصاق الإرهاب بالمسلمين فقط. هل يمكن في Web Site، يمكن تعريف الناس بأهدافكم.

سارة ليا ويتسن.

فيما يتعلق بتقييم النتائج وما تنتج عنه تقاريرنا من الواضح جداً أنه في عالم متحرك من استمرار حدوث مثل هذه الانتهاكات وبخاصة على مستوى الحكومات. يصعب جداً تحديد أين أثرت تقاريرنا على تفكير حكومة معينة محددة، في سياق ممارستها للتعذيب أو الاعتقال التعسفي أو الاختفاء أو ظواهر أخرى، مع أنه ينبغي أن تكون هناك بعض الأمور البسيطة التي توضح هذا التغيير.

فيما يتعلق في موضوع الإرهاب، نحن لم يسبق لنا إطلاقاً كمنظمة هيومن رايتس ووتش تجربة حقيقية أن قلنا أن هناك ما يسمى بالإرهاب الإسلامي، أو قلنا إرهابيون مسلمون، نحن في العادة نقول أن هناك أعمال إرهابية ارتكبها فلان.. وعلان، أو

ينبغي أيضاً القول، بأن قوتنا الأخلاقية ليست نهاية المطاف، الحكومات في هذا العصر الراهن تخشى وتقلق كثيراً على سمعتها الدولية وصورتها أمام المجتمع الدولي، ونحن مستعدين لاغتنام أي فرصة لتشويه سمعة أي حكومة تنتهك حقوق الإنسان، وننتع هذه الدول بأنها أعداء لحقوق الإنسان، ونشعرهم بالعار.

هناك أحياناً ما يمكن تسميته بإنجاز فعلي وحقيقي، وكان ذلك قبل بضعة أشهر حيث كنا بصدد إصدار تقرير عن سياسية "العزل الانفرادي" ضد عناصر حزب النهضة الإسلامي الذي تنتهجه الحكومة التونسية، حيث استمرت في استخدام سياسة العزل بسبب الآراء السياسية نحو 13 عاماً.

قبل يوم واحد من إصدار التقرير اتصلت بنا الحكومة التونسية - اعتقدت أنهم يتصلون بنا من أجل طردنا من تونس - ولكنهم اتصلوا بنا ليبلغونا أنه اعتباراً من هذه اللحظة سيتم نقل كل المعتقلين السياسيين من زنازين "العزل الانفرادي" إلى الزنازين العادية، واعتباراً من هذا اليوم باستطاعة "هيومن رايتس ووتش" أن تعلن هذا النبأ في مؤتمرها الصحفي، أنه لا يوجد بعد اليوم "عزل انفرادي" في السجون التونسية.

وفي الأردن كما يذكر البعض منكم كان هناك إنجازاً حقيقياً لهيومن رايتس ووتش، عندما اعتقل الأستاذ "علي حتر" بسبب إلقائه لمحاضرة انتقد فيها أمريكا وإسرائيل. كما قمنا بمعارضة قانون النقابات المهنية الذي يضع قيوداً على حرية التعبير على أعضاء النقابات، وهذا أيضاً كان له وزن داخل وخارج الأردن. وتلقينا أيضاً وعوداً من الحكومة الأردنية في الأسبوع المنصرم أنها لن تلجأ لاستخدام قانون العقوبات في تجريم أشخاص أو صحفيين أو ناشطين، فيما إذا ما مارسوا حقهم في التعبير، بما يخالف الآراء المعلنة للحكومة.

هل هذا يعني بأننا انتصرنا لقضايا حقوق الإنسان، وقضينا على سبيل المثال على التعذيب وعلى سوء المعاملة، وعلى أشكال أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان في قضية التعبير في العالم العربي؟!.. اعتقد لا!، لكن علينا أن نمضي قدماً في اقتناص أية فرصة لإصلاح أي جزئية مهما كانت بسيطة في سجل حقوق الإنسان في هذه المنطقة.

هناك تعريفات سياسية عديدة للإرهاب، وعلى مستويات متعددة، نحن كمنظمة حقوقية لدينا تعريف واحد للإرهاب هو "أي عمل تقوم به أي حكومة

وكانت المقاومة وتقرير المصير هو أمر طبيعي ومقبول من جميع المدنيين ومن كافة الدول. والدليل على ذلك إخراج الفرنسيين للنازيين، ومقاومتهم إياها، والأمريكان أنفسهم ذهبوا الى فرنسا لمساعدة الفرنسيين ضد الاحتلال الألماني. منذ سنة ونصف حضرت إحدى المؤتمرات، وجلسنا لفترة طويلة ونحن نتناقش، ووعدوا بأنهم سيحددون تعريف "الارهاب"، الى الآن لم يستطيعوا تحديد "مفهوم الارهاب"، هل عجزت البلاغة الكلامية، هل عجز المنطق، أم هناك مصالح؟! في إبقاء مفهوم الارهاب، مفهوم معتم، حتى نبقى في "حيص بيص"، ونصل الى نتائج أسوأ من ذلك تتعلق بالشعوب المستضعفة، التي تقع تحت إبط أكبر ويزداد الارهاب في صفوفها. اتفاقية جنيف 1949 تحرم إقامة المستعمرات، وتم تطبيق المستعمرات. اتفاقية جنيف تمنع نقل سكان المدنيين الأصليين الى المناطق المحتلة، وتم فعل ذلك، حيث تم نقل الإسرائيليين الى المستعمرات المبنية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. اتفاقية تمنع من إجراء تغيرات ديمغرافية وجغرافية في الأراضي المحتلة، وهذا هو الجدار العازل يمتد ويغير الكثير، فلم يعد ينفع اللوم والإدانة، بل نريد...تم الحديث باللغة الإنجليزية.

الدكتور حازم قشوع، حزب الرسالة.

هذه المنظمة التي باتت قاضي صلح، هي محكمة لمفهوم يسمى "الحاكمية الرشيدة"، وتتطلع هذه المنظمة ليكون المواطن أو الإنسان أينما وجد له حقوقه المحترمة. سؤالي إذا كانت هذه المنظمة التي تلعب دوراً هاماً، والحكومة والأنظمة تخاف وتحتسب للتقارير التي تصدرها هذه المنظمة، كيف تستقي هذه المنظمة معلوماتها؟، ما هي الآلية والأسس الذي يتم من خلالها تقييم الدول؟، وما هي العوامل التي تسند عليها بهذه التقييمات؟.

نحن في قرن، اسمحوا أن اسميه "قرن الارهاب"، حتى يومنا هذا لم اسمع ولم أقرأ ولم أشاهد أي مفكر أو سياسي واحد يعطينا ما هو "تعريف الارهاب"، لكن هناك "تعريف للمقاومة"، تعريف المقاومة يتكون من أربع عناصر رئيسية، من يقاوم ضد الظلم أو الاحتلال أو التفرة أو التمييز، هذا يسمى مقاومة. أما الارهاب، أنا مع احترامي للمصطلح الذي استخدم من قبل السيدة "سارة"، لأن هناك إرهاب يسمى "الارهاب الفكري"، وهناك مصطلحات عديدة أخرى، لكن حتى يومنا هذا في "قرن الارهاب" إلى الآن لا يوجد تعريف ماذا تعني

جهة محددة. لكن ينبغي أن نسمي الأمور بمسمياتها، فهناك من يرتكبون اعمال إرهابية باسم الإسلام هؤلاء يقومون بذلك، ولكن ما هو ناقص في الصورة في المجتمعات العربية والإسلامية، أن حركة المجتمع العامة ليس لديها فرصة أو لا تقوم بالتعبير عن أن هذا العمل الإرهابي باسم الإسلام "لا يمثلنا"؟!، أو ليس باستطاعته أن من كان انساب هذا العمل باسمي باعتباري أنني صاحب المصلحة في هذا العمل. وأيضاً ما ينقص في الصورة هو الأداء، على سبيل المثال أن تقوم بإدانة العمل الذي قام به فلان وعلان، كما حدث في مصر ولندن وفلسطين.

بالنسبة لجماعة الضغط، نحن لا نلجأ لاستخدام صيغة فنية محددة هي جماعة الضغط، لا نشكل جماعات ضغط، على غرار منظمات أخرى تلجأ لاستخدام هذا الأسلوب نحن أكثر بساطة وأقل تعقيداً. نحن نمارس عملنا التعاوني والبحثي، في المنطقة والخارج، من خلال العمل مع الإعلام، والعمل المباشر مع الحكومات والمؤسسات في المجتمع المدني، والمعنيين في القضية المحددة، ونحن كناشطو هيومن رايتس ووتش نشكل مجموعات ضغط بحد ذاتنا.

ناديا العالول، كاتبة صحفية.

بالرغم من أن عمل هيومن رايتس ووتش متواضعا، إلا انه عمل متواصل لا بد أن يخرج بنتيجة فاعلة في نهاية المطاف، تتم على طريق تحقيق المزيد من أهداف حقوق الإنسان لخدمة الإنسان.

كما نعلم أن العدوان هو عبارة عن طبيعة غريزية موجودة عند الإنسان، ولكنه موجود بدرجات معينة، وبدرجات من أدنى إلى الأعلى وتترايد هذه الدرجات عندما يتعرض الإنسان الى ظروف محبطة، سواء أكان على مستوى الفرد أو الجماعة، أو على المستوى الدولة. ونتيجة لتعرض الإنسان للإحباط لا بد أن يظهر عليه عنصر ما. وإذا ما أردنا أن نعالج نتائج الارهاب الذي وصلنا إليها في شرم الشيخ ولندن وهنا وهناك، علينا أن نعود إلى أسباب الارهاب وجذوره، هذا إذا أردنا أن نستأصل الداء. ولكن المسكنات ليست هي الدواء.

لو عدنا إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949، لم يكن هناك إرهاب بمعنى الارهاب، بل كنا نعرف الحروب التقليدية، التي يقتل فيها العسكريين أكثر من المدنيين. كنا نعرف بالاحتلال وبمقاومة الاحتلال،

معلومة وخبر، بل أريد أن اربطها بشيء آخر. القضية الأخرى، ما مدى فعالية منظمات المجتمع المدني؟، منظمات المجتمع المدني عمرها في العالم ما يقارب الـ120 سنة. وفي الفترة الماضية تطورت مؤسسات المجتمع المدني، وأصبح لها أثر، ورأي محترم وقسرة على الضغط، وترعرعت وتعززت قوة مؤسسات المجتمع المدني في زمن الحرب الباردة. حينما كان من مصلحة الدول الغربية إجمالاً، أن تستخدم تقارير هذه المؤسسات، خاصة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية، وغير ذلك، لاستخدامها لتحقيق أهدافها، عبر شن هجمات، أو لاستخدامها كجزء من "الحرب الباردة" ضد المعسكر الشرقي. ونرى أنه بعد انهيار المعسكر الشرقي اختلفت الصورة تماماً، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تعتبر هيومن رايتس ووتش عدواً للحكومة الأمريكية!، مما أدى إلى تحجيمها، لأن الآلة الإعلامية التي تمتلكها هذه المؤسسات، مع كونها قوية ومسموع صوتها، إلا أن آلتها الإعلامية أضعف بكثير من الآلة الإعلامية الأمريكية، التي لا تود أن تسمع تقارير تخالف سياستها الاستعمارية في بعض الدول، مثال ذلك السودان، عندما يصدر تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان وقتل المدنيين في السودان، تفرح لذلك وتطبل بعض الدول وتستخدمه استخداماً سياسياً، بينما عندما يصدر عن سجون غوانتانامو، أو باغرام، أبو غريب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان نجد عكس ذلك، ألا ترون معي أن هذه الصورة جعلت من هذه الجهود الطيبة في البحث وفي قضايا حقوق الإنسان في العالم أداة يستخدمها المستعمرون لخدمة قضاياهم حينما يشاؤون؟!، وهذا أمر موضوعي لوجود قوة إعلامية حقيقة لهم على أرض الواقع، فكأنهم من حيث لا ندري ومن حيث لا نرغب، يستخدمون هذه التقارير، حيناً، ويقللون من شأن هذه التقارير ويعارضونها، ويضعون العقبات في مصداقيتها وأمام انتشارها أحياناً أخرى.

الدكتور إبراهيم عثمان.

النقطة الأولى تتعلق بتعريف "المدنيين"، إذا أخذنا إسرائيل كمثال، هل نعتبر "المستوطنين" من المدنيين؟. أولاً، المستوطن يقيم على أرض بغير حق، وبعنة، وبالتالي هل يمكن اعتباره مدني؟. ثانياً، يصرح لهم باستخدام الأسلحة ويستخدمونها بغير حق باتجاه المدنيين، فهل يعتبر هذا مدني أم لا؟.

كلمة "الارهاب" حبذا لو كانت الأمور واضحة بالنسبة لنا.

الدكتور عدنان الهياجنة، باللغة الإنجليزية . ترجمة وردود الأستاذ فادي القاضي.

هناك ثلاثة أسئلة، السؤال الأول، هو كيف نقسم وضع الأردن فيما يتعلق بحقوق الإنسان؟، الجواب، ان العقبة الأساسية كانت أنه لم يكن لدينا باحث متخصص يعمل على الشأن الأردني، ومؤخراً قمنا بتعيين باحث مسؤول عن ملف السعودية والأردن، وهذا سيساعدنا في عمل المزيد عن حقوق الإنسان في الأردن. المنظمة لا تقوم بإصدار تقارير عن الدول كما تفعل الخارجية الأمريكية، أو المنظمات الأمريكية أو الأوروبية الأخرى، في السياق العام، أن الحديث الأبرز في الأردن هو عن إحداهت إصلاحات في مجال حقوق الإنسان، وإصلاحات في الموضوع الديمقراطي.

السؤال الثاني، هل تقومون بالتحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي تتمتع بهامش من الديمقراطية؟.. الجواب نحن ليس لدينا أي معيار يفرق بين دول ديمقراطية، أو غير ديمقراطية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، على سبيل المثال، إسرائيل تتهمنا أنه بسبب سهولة إجراء تحقيقات ميدانية في إسرائيل، خاصة في الحصول على معلومات وإجراء المقابلات، فمن السهولة يمكن عمل تقارير عنها، بالمقابل دولة مثل السعودية لا تمنحنا حتى مجرد التأشيرة لدخولها للتحقيق أو للتحقق من قائمة طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان، هذين الوضعين ليس بينهما مقارنة. مثال أبرز على ذلك مصر، فهي لا تحتاج إلى "فيزا"، وهناك هامش محدد من الحرية والديمقراطية، وليس لدينا - بالمناسبة - باحث في الملف المصري، ولكن في أقل من سنة أصدرنا خمسة تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.

سارة مضطرة لمغادرتنا لارتباطاتها بمواعيد مسيئة،

ولكننا سنكمل الحوار مع الأخ فادي القاضي -

الدكتور مالك عمارة.

التزاماً بموضوع الحوار، تحدث الأستاذ فادي عن نشاط المنظمة في عدد من الدول، أرغب في سماع شيء عن السودان، وهذا ليس من باب السؤال عن

في "أبو مصعب الزرقاوي"، وهو شخص حتى مشرد في الأردن، ولا اعتقد أن له هذا الثقل. فاخترنا وفزنا مقاومة هذا الشعب المعروف بالمقاومة عبر تاريخه، ولم يحكم خلال تاريخه إلا بالقوة، من أيام زياد ابن أبيه، والحجاج وانهاء بصادم حسين. لذلك أقول أن هناك تضليل، لأنه إذا كان هناك مقاومة عراقية، يجب ان يُسمح للدول أن تساعد المقاومة حسب ميثاق الأمم المتحدة لإخراج المحتل، وإذا فزناها بشخص وهو غير عراقي، أو بأشخاص سعوديين، باعتقادي أن هناك تضليل، فالضغط يولد الانفجار.

لا يوجد توجيه من قبل هيومن رايتس ووتش ولا من منظمات حقوق الإنسان، فكل الارهاب الموجود في بلادنا هو صنعة أمريكا، نحن نعرف أن الإدارة الأمريكية هي من أوعز للرئيس أنور السادات أن يستخدم المساجين في السجون المصرية، وبعض الجماعات لمقاومة التيارات الإسلامية لأن مصر ستسقط، إذا لم تقوموا باحتياطات احترازية بأيدي الإسلاميين. وسمعت من رفعت محجوب، وقالوا له اجتهد على تشريعات إسلامية حتى لو سقطت حكومة مصر، ولدى نسخ عن هذه التصريحات، أن اعملوا تشريعات إسلامية، واعتقد أنهم جلبوا زعماء إسلاميين وزعماء مسيحيين، حيث عملوا مدونة بمختلف التشريعات، حتى لا يكون هناك فراغ تشريعي إذا ما سقطت مصر بأيدي الإسلاميين.

كنا نسمع أن الذي قتل السادات هو من صنع الأجهزة الأمنية المصرية. والمقاومة الأفغانية كنا يعلم من تصريحات وزير الداخلية البريطاني منذ سنة تقريباً، عندما أشار إلى أن هذه المقاومة صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تدعمهم بـ 152 مليون دولار - لا أعرف شهري أو سنوي - وعملت على تدريبهم وجندت العشرات، بل المئات من الإسلاميين لمقاتلة الاتحاد السوفيتي. وعندما انتهت الحرب بخروج الاتحاد السوفياتي من أفغانستان، وبدل أن تطلب من الدول التي أوعزت لها بإخراجهم لقتال السوفيت، - فمصر على سبيل المثال هي التي سمحت للطواهي بالخروج منها، وأسامة بن لادن كذلك - وهؤلاء الناس الذين خرجوا لقتال السوفياتي، وكانوا من قبل مطلوبين للأجهزة الأمنية في بلادهم، عندما عادوا إلى بلادهم، فبدلاً من إعادة تأهيلهم بدأت في محاربتهم.

كنا نعرف أن أسامة بن لادن ذهب إلى السودان للقيام باستثمارات اقتصادية تم طرده منها، وذهب إلى السعودية، طلب من السعودية طرده، فأنت صنعت هذا المارد، ولم تستطيع أن تخلص منه،

القضية الثانية، هناك إشكالية في الدول وبخاصة في بعض الدول العربية، وبما أنكم تعملون في إطار "القانون الدولي"، ولكن بعض الدول لا تأخذ بالقانون الدولي وتختبئ وراء "مبدأ الخصوصية"، سواء خصوصية دينية، أو ثقافية، أو حضارية أو غيرها، وبالتالي لا تعتبر القانون الدولي معياراً لما تقوم به من انتهاكات، فكيف ستتعاملون مع هذه القضايا؟.

الدكتور عاطف البطوش.

قد يكون غير مفهوم لي وللكثيرين من الجالسين، ما هو دور هذا الحديث عن هذا الموضوع؟، هل المطلوب إلقاء إضاءات من قبل الإخوان في منظمة حقوق الإنسان؟، أم الهدف هو معرفة دورهم في هذا الجانب؟، لأنني ألاحظ من خلال ما يطرح أن هناك تباين، لكنني أدرك أن نشاط منظمة حقوق الإنسان من خلال تقاريرها تلقي اهتمام وأحيانا تثير هواجس رعب لدى الكثير من المسؤولين، باعتبارها شاهد عيان على شدة ذلك، رغم أنها لا تمتلك مقومات كثيرة.

أقول يجب تسليط الضوء على استهداف المدنيين، نحن نلاحظ أن هناك الكثير من الدول التي تعاني من الارهاب. وإذا تقصينا حوادث الارهاب، فإننا سنجد فجوة كبيرة في الحوار بينها وبين القوى (قد تكون قوى سياسية، أو قوى لها حقوق).. هذا أولاً. أو استهداف دول تدعم وتؤيد هذه الدول، فعندما تستهدف بريطانيا، يسؤنا أن تستهدف بعمل إرهابي، كشعوب ومدنيين - نلاحظ أن المتضررين هم المسلمين، لأنه إذا ما زرنا هذه الدول نلاحظ أن هناك أكثر من 20 - 30 جنسية متواجدة في الباصات، وليس لها علاقة بالسياسة البريطانية التي تستهدف العراق، أو في دعم إسرائيل، أو أي قوى معارضة لحقوق المواطنين، لكن أرى أن هذه الدول التي تستهدف في الارهاب أحياناً إعلامها مضلل، وأحيانا تمتلك قوى لا تستطيع أن تسمح للناس التي لها حقوق أو تدعي أن لها حقوق أن يسمع صوتها. لناخذ مثال على العراق. العراق، كشعب عراقي في تاريخه كانت دائما المقاومة للحكومات الشرعية موجودة منذ أيام الفرس، التي أيامنا هذه، فلم تخلو دولة دون أن يقوم فريق من العراقيين، بدأ من الأزارقة والخورج في بداية العصر الإسلامي والعباسي انتهاء إلى يومنا هذا. العالم كله أقر أن هناك احتلالاً أمريكياً غربياً للعراق هذا الاحتلال يستدعي أن تقوم مقاومة عراقية، هذا الشعب العراقي الذي قوامه 24 مليون اختزلت مقاومته التي لا نستطيع أن نقول أنها غير موجودة

بغض النظر عن من هي الجهة التي تساهم في نشر هذه الثقافة في هذا الشارع، خاصة أن أغلب المثقفين وغيرهم يدركون أن هذه الأعمال لا تأتي بخير على القضية الفلسطينية في حين أن صوتهم لا يصل للشارع. فكم نسبة من يقرأ الصحف، أو يحضر محاضرات؟، النسبة الأكبر من عامة الناس التي تؤيد قتل المدنيين لا تصلهم هذه الأفكار. كيف نصل لتغيير هذه الثقافة؟، هذه مسألة تحتاج إلى آليات طويلة، وإلى نقاش أطول.

الدكتورة رجاء خاطر.

أحب أن أركز على مسألة الحاجة إلى توحيد المفاهيم، مفهوم حقوق الإنسان، قال تعالى "الذي أطعمهم من جوع، وأمنهم من خوف"، الجوع المقصود به أتوقع هنا هو "الجوع المادي والفكري"، نحن بحاجة إلى برامج معينة حتى نستطيع أن نرفع بمستوى المعيشي للإنسان، حتى تكتمل حقوقه الإنسانية، وحتى تكتمل هذه الحقوق يجب أن يكون "أمان من الخوف" وهو أعلى مستويات الأمان!، وهو ليس فقط التأمين على الحياة أو الممتلكات، بل هو الأمان من الشعور الذاتي بالخوف، من الخوف البسيط، هذه الآلية الكريمة التي حددت حقوق الإنسان، تتطلب منا أن يكون هناك عملية واسعة جداً للبحث في هذه الأمور، وليس فقط أن نتحدث عن حقوق السجين، بل يجب أن نتحدث عن حقوق الإنسانية بمفهومها الواسع.

النقطة الثانية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، هل نحن فقط بحاجة إلى مراقبة؟، أي إنسان يستطيع أن يراقب حقوق الإنسان في موطنه وفي بلده، ومؤسسته، ولكن ماذا بعد مراقبة حقوق الإنسان؟، فكل المنظمات تعمل تقارير، نحن بحاجة إلى بحث ما بعد المراقبة.

عريب الرنتاوي.

بالنسبة لحقوق الإنسان كان من المفروض على العرب والمسلمين أن يصيغوا بيناتهم، ومفهومهم لهذه الحقوق، وليتفقوا عليها أولاً، فالآلية الواحدة لها 100 تفسير.

فادي القاضي .

الحقيقة في الإشارة إلى أننا في "قرن الإرهاب" اعتبر أن هذه الإشارة ظالمة. في الحقيقة أن هذا

ومعروف أن هذا المراد هو سبب هذا الشعب، لماذا ننفي دور الإدارة الأمريكية في كل عمليات الإرهاب التي تجري حالياً؟، لماذا لا نتوجه لها كجهات تخريبية؟، فالولايات المتحدة هي التي صنعتها، ولم تستطع السيطرة عليها، ولم تحسن معالجتها. الكثير من هؤلاء المجاهدين الأفغان حاولوا الاندماج في المجتمعات المدنية ولكن الأمريكان أوعزوا لهذه الدول بأن تتخلص منهم!؟، فهرب بعضهم إلى العراق وبعضهم إلى بريطانيا. فيجب أن لا نقلل في دور الإدارة الأمريكية في كل ما يحصل الآن. وعليها أن تتحمل تبعات العمليات الإرهابية للدول المتضررة من الإرهاب.

هنادي فؤاد، المكتب الصحفي مركز القدس للدراسات السياسية،

سؤالي، ما هو تقييم هيو من رايتس ووتش لوضع حقوق الإنسان والحريات في الأردن؟، أريد أن الفت النظر إلى تقارير أصدرتها منظمات حقوق إنسان محلية في الأردن، منها "المركز الوطني لحقوق الإنسان" وهو منظمة حكومية، تتحدث عن حالات تعذيب وحالات غير إنسانية في السجون يتعرض له المعتقلين السياسيين.

أسامة شحادة.

لدي نقطتين، الأولى حول المرجعية التي تتطلق منها المنظمة، في صياغة المفهوم المدني، مفهوم الإرهاب، مفهوم حق تقرير المصير والمقاومة، ما هي المرجعية التي تتطلق منها المنظمة؟. بالإضافة إلى أين حق الأديان والحضارات الأخرى في صياغة مفاهيم مغايرة، قد تتقاطع، وقد تتعارض كلياً؟.

النقطة الثانية، قضية اتساع دائرة التأييد في العالم العربي والإسلامي في قتل المدنيين، لا شك أن هذه المسألة موجودة وخطيرة، لكن رغم موافقتي على المسألة التي طرحها الأستاذ إبراهيم في تحديد من هو المدني بخاصة في إسرائيل، وهذه مسألة بحاجة إلى حوار أكبر من ذلك، قضية تأييد الشارع العربي – الإسلامي لقتل المدنيين .. ما هي أسبابه؟، هل أسبابه فتوى إسلامية؟، هل هناك تأييد شرعي وديني من قبل العلماء، ومن قبل الحركات الإسلامية التي لها أصالة ولها تاريخ طويل؟ أم أن هناك جذور مختلفة تماماً لهذا التأييد؟ بحيث أن التأييد هذا ليس نابعاً من رؤية شرعية، في الغالب أن هذا التأييد في الشارع له أسباب، أهمها الدعاية الرمادية من قبل الأحزاب الراديكالية بكافة أشكالها، ودور وسائل الإعلام في الحوارات التي تجريها،

نحن كمنظمات حقوقية ليست لنا علاقة بمفهوم "الحكومات الرشيدة"، هذا شيء له علاقة بالأمم المتحدة وبالاتفاقيات بين الدول.

أنشطتنا في السودان، نحن لم نتمكن من الحصول على تأشيرة لدخول السودان منذ 3 أعوام، وترفض الحكومة السودانية وباستمرار إعطائنا تأشيرات لرقابة انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة بسبب النزاع الجاري في دارفور. عملنا الأساسي فيما يتعلق بالسودان هو إيجاد نهاية للمجازر التي ارتكبت ضد الإنسانية، سواء من قبل الحكومة، ومن قبل مليشيات "الجنجويد" المرتبطة بها بدرجة كبيرة، والانتهاكات والمجازر التي قام بها المتمردون بشكل أقل. ولدينا عدد من التقارير في موضوع دارفور موجودة على "البوابة الإلكترونية".

السؤال الحقيقي، هل تستخدم تقاريرنا كأداة سياسية من قبل حكومة ضد حكومة أخرى؟؟ ومن قبل حكومة ضد وضع ما معين؟.. نعم!، ولكن لا أستطيع لهذا السبب أن أعمل بشكل موثق وبحثي وعلمي في تحديد من يرتكب انتهاكات حقوق الإنسان، وما هي انتهاكات حقوق الإنسان؟. المشكلة تكمن في المعايير المزدوجة، وهذه مشكلة أصبحت في ظل عدم احترام القانون، بالتأكيد سيكون هناك معايير مزدوجة. هذه المعايير المزدوجة بصراحة، هي أحد الأهداف الاستراتيجية لعمل منظمات حقوق الإنسان، أحياناً فصح استخدام المعيار المزدوج هو مهم بنفس الدرجة التي يمكن أن تستخدم فيها الضغط على الحكومات مثل حكومات الولايات المتحدة والدول الغربية في موضوع إعادة المشتبه فيهم - معظمهم إسلاميين - إلى دول تمارس التعذيب.

المعيار المزدوج مثلاً في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، لناخذ موقف الإدارة الأمريكية من سوريا. الولايات المتحدة تقول "أن سوريا عبارة عن دولة يتحكم فيها إرهابيين، وقتلة وأناس لا تحترم حقوق الإنسان ولا تضع للقانون معياراً"، إذن ما الذي يبرر للإدارة الأمريكية أن تقوم بإعادة مطلوبين للسلطات السورية لكي يذهبوا في دهاليز النسيان في التعذيب وتكشف الأمور أن "الرجل" كان ماراً بكندا وسلمته السلطات الكندية إلى الحكومة الأمريكية، والحكومة الأمريكية بدورها قامت بوضعه على أول طائرة، إلى الأردن ومن ثم اعتقاله الحكومة الأردنية، وفيما بعد سلم للسلطات السورية، وبعد سنتين قام هذا الرجل برفع شكوى ضد الحكومة الأمريكية. أين هو المعيار الواحد؟؟ المعيار الواحد وعدم احترامه موجود أيضاً في

القرن أبرز سماته هو "عدم احترام القانون!" ويتحمل المسؤولية الأساسية في جعل القانون مطية يمكن استخدامها في حين، ويمكن الإساءة له في حين آخر، هي القوى الأساسية التي تتحكم المجتمع الدولي في اللحظة الراهنة. وبدون موارد، الولايات المتحدة الأمريكية، فإدارتها تتحمل قسطاً وافراً من الإساءة لمرجعية القانون، وإلى الإساءة إلى نزاهة ووحدانية القانون في هذا السياق.

من أين تستقي هيومن رايتس ووتش، معلوماتها؟ وما هي مرجعياتها؟، نحن بشكل أساسي، نقوم بالاستناد إلى إيجاد الحقائق على الأرض. إيجاد الحقائق على الأرض يتطلب منا جهداً، - الزملاء الصحفيين يعرفون عن ماذا أحدثت - إيجاد مصادر المعلومات، إيجاد أدلة فعلية على وجود الانتهاكات ومقارنتها في إطار السياق القانوني والفني التي ارتكبت فيه الانتهاكات، وتحديد المسؤولية المباشرة إن كانت فنية أو سياسية أو اجتماعية لمرتكبي هذه الانتهاكات، وتحليلها وإدراجها في مصدر من المعيار القانوني الإنساني الدولي. ومن ثم يصار إلى مراجعتها ككل واحد لا يتجزأ، والبحث الجدي في أين يمكن تصحيح مسار هذه الانتهاكات؟.

ماذا بعد التقرير؟، من المعروف سلفاً أن ما يقوم به باحثوا هيومن رايتس ووتش، أن الباحثين ليست مهمتهم فقط تحديد انتهاكات حقوق الإنسان.. والسلام!!، بل ينبغي علينا الوصول بطريقة علمية وقانونية وفنية محددة إلى طرح توصيات في كيفية إصلاح مسار انتهاكات حقوق الإنسان بشكل علمي وواقعي مباشر وقانوني مباشر. ويمكن إعطاء أمثلة كثيرة، على سبيل المثال "التعذيب" قصة كبيرة بإمكان حكومة ما مثلاً القيام بعدد من الخطوات بحيث لا يصبح التعذيب أداة تستخدم لانتزاع الاعترافات، مثال تحطيم معنويات المعتقلين أو المحتجزين على ذمة أي قضية أخرى.

في موضوع تعريف "الإرهاب" قلنا بوضوح أن هناك تعريفات سياسية، يتم تداولها على نطاق عالمي في أروقة المجتمع الدولي. نحن واضحين جداً فيما يخصنا كمنظمات حقوقية، وهناك منظمات حقوقية أخرى أيضاً تتبنى هذا المفهوم، "الإرهاب" بشكل بسيط بالنسبة لنا، هو إيقاع الأذى من قبل الدول، ومن قبل أطراف ليست حكومات، بآخرين، بالمدنيين الذين يتمتعون بحصانة ميدانية في إطار القانون الإنساني الدولي.

أيضاً هناك في القانون الدولي شيء له علاقة بالجواسيس وكيف يتم التعامل معهم والنظر في حالاتهم، وبخاصة عندما يتورطون ويشاركون في خدمة العمل العسكري بطريقة وبأخرى، وهي ليست واضحة في هذا القانون، لسبب بسيط وواضح، أنه من الصعب أن تميز متى اللحظة التي يكون فيها الجاسوس منخرط بشكل فاعل في العمل العدواني أو اللحظة التي لا يكون فيها متورطاً، وهناك جدل عالمي في هذا الموضوع.

ما هي مرجعية هيومن رايتس ووتش؟ مرجعيتها الوحيدة هي القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، وليست لها أي مرجعية أخرى، بالمعنى الفكري أو بالمعنى الفكري السياسي، وأكد ليس بالمعنى الفكري الأيدلوجي.

ما تشجع عليه هيومن رايتس ووتش وحركة حقوق الإنسان الدولية، هو حماية وصيانة الحق في "الديانة" وحق أصحاب "الديانات" أن تكون حرية تعبيرهم مصانة، حتى فيما يتعلق بوجهة نظرهم أو برؤيتهم للقانون وطريقة تطبيقه. ونحن ندعو الحكومات والأفراد والجماعات التي لها رؤية فقهية أو دينية في موضوع القانون الإنساني الدولي، أن تنخرط للحوار الذي من شأنه أن يجعلهم أقرب إلى الحاضنة الدولية فيما يتعلق باحترام قانون الإنسان الدولي. ليس لدينا أي تحفظات حول أصحاب الديانات أن يكون لديهم أي وجهة نظر خاصة بهم.

ما الذي يريده نشطاء حقوق الإنسان من خلال هذه الحوارات؟ نريد أن نعود للتأكيد على وحدانية "القانون الإنساني الدولي"، وهو قانون واحد لا يتجزأ، ونريد التأكيد على أن استهداف المدنيين أينما كانوا حتى في النضال من أجل التحرر، حتى في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق، هو قانون واحد لا يتجزأ!. نحن نتحدث للحكومات أيضاً أنه لا يمكن أن تأخذ من القانون الإنساني الدولي ما تريد، أو تترك ما لا تريد، وفي اللحظة التي تنسجم مع أفكارك السياسية والفكرية والأيدلوجية لشخصك الاجتماعي، لبتك تكون منسجماً وتأخذ القانون بما هو عليه وبعلائته، لأن أي قانون له علاته، والقانون الإنساني الدولي فيه مناطق رمادية، ونحن ندعو إلى إصلاح القانون الإنساني الدولي، لكننا لا ندعو إلى تطبيق شريعة الغاب.

سعادة النائب الدكتور روجي شحاتنوغ.

الحقيقة وجود منظمات حقوق الإنسان، يثري التراكم الإنساني العالمي، نحن ما يهمنا في هذه

العالم العربي. واجبي أن أكون واضح وصريح وتحديداً في جو أكاديمي وفكري وسياسي مثل هذا الجو. والأمور ليست فقط فيما يتعلق في انتهاكات حقوق الإنسان وعدم إشاعة أجواء من انتهاكات حقوق الإنسان، لكن أيضاً في البنية العامة في المجتمعات العربية، فمن الواضح أنه يوجد خلل في هذا الموضوع.

بالنسبة لموضوع تعريف المدنيين وعلاقة المستوطنين بهذا التعريف؟، القانون الإنساني الدولي حدد بشكل واضح وبدون لبس، "أن المستوطنات غير شرعية وغير قانونية، ومبنية على أرض تم اغتصابها بطرق غير قانونية، وغير شرعية من خلال الاحتلال"، لكن القانون الإنساني الدولي، قال " أن القانطين داخل هذه المستعمرات هم مدنيين، إلا في حالة واحدة إذا، حسب تعريف المدنيين أن اللحظة التي يخسر فيها المستوطن حصانة المدنية هي اللحظة التي يشترك فيها بصورة فاعلة بالعدوان وبنشاط فاعل في العمل العسكري"، وهذا يعني أن القانون الإنساني الدولي، لم يبح قتل المستوطنين باعتبارهم قانطين في أراضي تم انتزاعها بطرق غير شرعية وغير قانونية، وهناك مناسبات خسر المستوطنون فيها حصانتهم المدنية، إما باعتدائه بشكل مباشر على الفلسطينيين أو بسبب تورطهم في عمليات أو باستخدامهم لأدوات عسكرية في هجمات محددة.

الإشتراك بصورة فاعلة ومباشرة في العدوان بحسب قانون الإنساني الدولي "هي إلحاق الأذى والضرر حسب التعريف المدني للعدو" الذي هو الطرف الآخر. هناك أحيانا تخريب الممتلكات، شرط آخر للقانون الدولي يعاقب عليه بطريقة أخرى، بتظيم العلاقة بين الاحتلال والمحتل، واعتقد أن هناك إشارات وهي أنه غير شرعي أن يقوم المحتل بتغيير الطبيعة الديمغرافية للأرض التي يحتلها، وهذا صحيح في إقامة الجدار. وصحيح أحياناً في حالات أخرى يتم فيها تخريب الأراضي الزراعية، لآلاف الدونمات من أراضي الفلاحين الفلسطينيين لبناء طرق التفافية، أو لبناء مناطق فاصلة، أو بناء مناطق من الجدار العازل.

الاحتياطي، الذي لا يلبس البزة الرسمية للجيش ولا يشارك أو لا يخدم في تلك اللحظة في وحدته العسكرية، فهو مدنياً في تلك اللحظة، فإذا كان في الاحتياط فهو ليس عسكرياً، ولكن عندما يعاود للخدمة للجيش يخسر حصانته المدنية.

بحاجة الى ثورة ثقافية فكرية يا دكتور، نحن بحاجة الى أن نؤمن بمبادئ أساسية هي كانت لدينا بالأساس. قتل المدنيين حتى الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يأذن به، ولا يوجد نص في القرآن الكريم أو في الأحاديث النبوية الشريفة، يقول بقتل المدنيين. نحن لا نعيش في عالم منعزل، أو على القمر لوحدنا، نحن نعيش في عالم، هذا العالم نحن بحاجة إليه، أكثر مما هو بحاجة لنا. معظم الدول العربية والإسلامية هي بالكامل أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الأمم المتحدة إذا ما رجعنا الى المقدمة "الديباجة"، وهي لا تعتبر فقرة عامة ولكنها مؤثرة، هناك أساسيات التزمنا بها، هناك قانون دولي التزمنا به، اتفاقيات جنيف، القانون الإنساني الدولي كافة الدول العربية وقعت عليه، مع بعض التحفظ، لماذا إذن وقعنا؟، اتفاقيات حقوق الإنسان، العهد الدولي المدنية والسياسية، اتفاقية مناهضة التعذيب، عدد كبير من الاتفاقيات والتزمنا كعرب ومسلمين بها، هل نطالب بتطبيق القانون الدولي في قرار 242، و338، و425، ونقل نريد القانون الدولي، عندما يكون الدولي لصالحنا، ولا نقبل بالقانون الدولي عندما يكون حتى مخالفاً للأخلاق الإنسانية!.

عريب الرنتاوي.

أنا لا أرى فيما قاله الأستاذ جمال الرفاعي وما قاله سعادة النائب روجي شحلتوغ شيء متناقض أبداً. سعادة النائب تحدث في نقطة إذا رغبتا في المكاشفة والمصارحة اعتقد أنها في محلها. لدينا خلل واختلال، هناك خلل ثقافي واختلال قيمي، عندما يخرج الـ PW يعمل استفتاء في 17 دولة، سبع دول منها إسلامية، ولدينا في الأردن 60% من الرأي العام الأردني وفقاً للاستطلاع يؤيدون ابن لادن ويعتبرونه شخصية عالمية، هذا خلل لدينا، عندما تخرج غالبية ساحقة من الأردنيين تؤيد العمليات الانتحارية بلا تحفظ، هذا خلل جوهري!، علينا أن نتنبه له. عندما تكون نظرتنا للأخر محكومة بمعايير متشددة، لا أريد أن أقول معايير دينية، لأنه يوجد قراءات، بحيث أن 100% من الأردنيين لا يرون ولا يحملون اي صورة إيجابية عن اليهود. بالمطلق، وعلى طريقة آخر استفتاء أجراه صدام حسين حصل 100% من الأصوات. والمرعب أيضاً أن 41% منا لا يحملون صورة إيجابية من اي نوع عن المسيحيين. هذا في بلد تعابشت فيه المسيحية والإسلام قروناً طويلة.

الجلسة، وما يهم منظمات حقوق الإنسان هو استهداف المدنيين. المدنيين مستهدفين في أنحاء كثيرة من العالم، في سيرلانكا، إسبانيا، إيرلندا، في أمريكا الجنوبية كنا لا نسمع عنه الكثير، استهداف المدنيين في أفغانستان والشيشان، في العراق وفلسطين وفي مصر والجزائر، نسمع عنه أكثر، لأنه يهمنا أمره.. التراث الإنساني العالمي أوصلنا الى هذه اللحظة والتاريخ أننا أقرب الى العدالة منه الى الظلم. فالتاريخ الإنساني مليء بالنزاعات والحروب والظلم، ونحن في حياتنا المعيشية وكرامتنا الإنسانية الآن أقرب الى العدالة منها الظلم بالرغم من وجود الاحتلال والنزاعات هنا وهناك.

السبب في استهداف المدنيين في المناطق الساخنة والتي يهمنا أمرها، هو وجود ظالم ومظلوم. ونحن المظلومين لا يهمنا لا منظمة حقوق إنسان، ولا هيومن رايتس ووتش، ولا منظماتنا الداخلية، وتحسين معاملة الحكومات لنا أثناء السجن أيضاً لا يهمنا، فنحن كفيين فيها بدون أن تقدموها لنا.

كل عمل يستهدف المدنيين نحن على الراديو والتلفزيون وعلى الورق نقول مدان!، ولكن في الداخل وعاطفة كل منا يؤيد ذلك!؟، وفي داخل وعاطفة كل منا، مسلماً أو مسيحياً، يقول لك، ما لا يتم تحقيقه إلا بالواجب، فهو واجب! وقتل المدنيين إذا كان يؤدي الى تحرير أرضنا لنقتل مليون أو مليونين، نحن لا نفكر في كون هؤلاء المدنيين أبرياء، أم لا!، ولا يوجد واحد في الألف منا فكر أن أحداث طابا مؤسفة ومخزية أم لا!، صحيح أننا حزنا قليلاً، ولكننا تعاطفنا مع صانعيه.

أحداث لندن مؤذية لا نتعاطف مع صانعيها، أحداث 11 سبتمبر مؤذية، وقتل ثلاثة آلاف نعرف أنه جريمة ومع ذلك نتعاطف مع صانعي هذه الجريمة، لماذا لأننا نحن مظلومين، وتستخدم منظمات حقوق الإنسان، لتثبيت الاحتلال وانتهاك إرادتنا.

هذا هو الوضع العام والإنساني في داخل كل منا ولننزل الى الشارع ونسال، سيقول لك أنه لا يجوز القتل ولكنه مبسوط في داخله. في الأعراس يغنوا يقولون ابن لادن أمه أمي!، وهذا تعاطف مع كل ما يقوم بابن لادن.

جمال الرفاعي.

أريد أن اختلف مع النائب العزيز، القضية يا إخوان وأنا أحدث هنا، فالقضية هي قضية مبدأ!، نحن

الذي يراد إيصاله بمعنى من المعاني؟ من هو المسؤول عن "خلط الحابل بالنابل"؟ من هو المسؤول عن خلط الإسلام بتشوهاتة؟ من السهل ان نقول المؤامرة والماسونية، والمحافل.

جمال الرفاعي.

نحن بحاجة الى ثورة ثقافية، والثورة لها رجالاتها، - ليس رجالاتها من يسعون وراء تحقيق مكاسب هنا وهناك - رجالاتها هم الذين دفعوا الثمن وما زالوا يدفعون، لأنك تريد أن تغير ثقافة، وإذا ما بقينا على هذا الحال فأتنا نسير نحو الهاوية. لذلك لا يجوز أن نغض الطرف.

بالأمس طلبت مني إحدى الصحف اليومية تصريحاً، وشطبت منه عبارة كنت أتوقع شطبها، إذن الإشكالية ليست فقط في المثقفين والمناضلين، سواء كانوا بمجال حقوق الإنسان أو السياسيين الإشكالية أن ثقافة مجتمعية هناك من يعززها لغاياته الشخصية، ولتحقيق توازنات معينة أصبحت الآن تشكل عبء، يجب أن ينهض كل صاحب ضمير، لأن مستقبلنا جميعاً كامة في الميزان ونحن نخسر كثيراً.

أحد الأشخاص الأجزاء بالأمس، - وهو يعيش في بريطاني منذ مدة طويلة - تعرض لإساءة لأول مرة في حياته، قال لي جيراني، بعد مرور 25 سنة وأنا أعيش معهم وبينهم كأخ لهم، هو أردني مسلم وهم إنجليز، لأول مرة أهان!.

بصراحة أقول أن مسؤوليتنا كمثقفين، وكمنظمات، وكرجال دين وكحزبيين، وكمجتمع مدني تكمن في إعادة إنتاج هذه الثقافة من جديد وتخفيفها من الأوزار والشوائب التي علقت فيها على مدى سنوات. هنا يمكن أن أتفق مع الأستاذ شحادة، ربما أصحاب الصوت المرتفع والآراء المتطرفة هم لهم الكلمة العليا في وسائلنا الإعلامية هذا صحيح، ولكن أيضاً نحن مقصرين في هذا الجانب.

عندما يصدر بيان الإخوان المسلمين في وصفه لإحداث لندن وأحدث شرم الشيخ بعد خمسة أيام من وقوع الجرائم، ولا ترد فيه كلمة "إرهاب" إلا مرة واحدة في وصف إرهاب الدولة، ولا يأتي على ذكر الأحداث التي ارتكبت في شرم الشيخ ولندن، إلا بوصفها حوادث التفجير الأخيرة، دون وصفها بجيدة أو سيئة، إرهاب، أو مقاومة، دون وصف، وعندما يتقدمون بسلسلة مطالب في ختام البيان للاستفادة من درس التفجيرات الأخيرة، مطلب واحد فقط للإرهابيين هو أن "يتقوا الله في دماء الأبرياء"، وباقي المطالب تكون من الحكومات ومن دول الغرب، ومن هنا وهناك، كم هي المسافة واضحة بين التبرير والتفسير، اعتقد أن المسافة تكون قد انعدمت، ويات التفسير تبريراً؟!، ونحن الآن لا نتحدث عن رأي مجموعة صغيرة، نحن نتحدث عن رأي تيار عريض، وأعرض في الحركة السياسية في البلاد، وعليها قيس!.

فبعد دراسة سنة لإعداد جريدة "السبيل"، على سبيل المثال بعد 11 سبتمبر 2001 - 2002، لم نجد مرة واحدة فقط ذكر فيها ابن لادن بصورة سلبية!، لم تذكر طالبان بصورة سلبية مرة واحدة قط!، ما

المشاركون في الندوة

1. الدكتور إبراهيم عثمان، أستاذ علوم سياسية في الجامعة الأردنية.
2. أحمد عوض، مدير مركز الفينيقي للدراسات.
3. أسامة شحادة عوض.
4. الدكتور أمين مشاقبة، أستاذ علوم سياسية.
5. بثينة جردانة، ناشطة في العمل الاجتماعي.
6. جمال الخطيب، باحث.
7. جمال الرفاعي، رئيس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان.
8. الدكتور حازم قشوع، أمين عام حزب الرسالة.
9. الدكتور خلدون الناصر، أمين عام حزب العهد.
10. راشيل الطوال، باحثة مركز القدس للدراسات السياسية.
11. الدكتور رجاء خاطر، حزب الوسط الإسلامي.
12. سعادة النائب الدكتور روجي شحالتوغ.
13. صادق أبو السعود، مترجم.
14. المحامي عاطف البطوش.
15. الدكتور عدنان الهياجنة، جامعة الأمم المتحدة.
16. عريب الرنتاوي، مدير مركز القدس للدراسات السياسية.
17. سعادة النائب الدكتور عودة قواس.
18. غازي السعدي، مدير دار الجليل.
19. الأب غالب بدر، رئيس المحكمة الكنسية.
20. فادي القاضي، متحدث باسم هيومن رايتس ووتش.
21. ماجد الخواجا، باحث.
22. الدكتور مالك عمایرة، مدير مركز الحكم الرشيد للدراسات.
23. محمد خير الرواشدة، صحفي.
24. هنادي فواد، صحافية.
25. هند صفوري، باحثة.
26. وصال أبو عون، باحثة.

Al Quds Center for Political Studies

✉ 213566- Amman 11121 Jordan

☎ +962 6 5674868

☎ +962 6 5651931

📄 +962 6 5674868

✉ Info@alqudscenter.org

🌐 www.alqudscenter.org